

اليمن

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق عملياً؛ غير أنه كانت هناك بعض القيود. ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع القوانين.

لم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحرية الدينية في الفترة التي شملها هذا التقرير، واستمرت سياسة الدولة في المساهمة بشكل عام في حرية ممارسة الدين. يتمتع أتباع الأديان الأخرى غير الإسلام بحرية العبادة حسب معتقداتهم؛ غير أن الحكومة تحظر التحول عن الإسلام واعتناق ديانات أخرى وتحظر التبشير على غير المسلمين.

ساهمت العلاقة الودية بشكل عام بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية.

تتناقش الحكومة الأميركية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة، في سياق سياستها الشاملة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1. التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ مساحة اليمن الإجمالية حوالي 328,080 ميلاً مربعاً، وعدد سكانها حوالي 20 مليون نسمة. جميع المواطنين تقريباً مسلمون، إما زيديين من المذهب الشيعي أو شافعيين من المذهب السني، ويشكل الزيديون ثلاثين بالمائة من مجمل عدد السكان ويشكل الشافعيون سبعين بالمائة منه. ويوجد كذلك بضعة آلاف من المسلمين الإسماعيليين، معظمهم في الشمال.

إن جميع المسيحيين تقريباً الموجودين في اليمن، باستثناء عدد قليل من العائلات التي تعيش في عدن وتعيد أصلها إلى الهند، هم أجانب يقيمون في اليمن مؤقتاً. وفي عدن عدد ضئيل من الهندوس يعيدون أصلهم كذلك إلى الهند. وتوجد عدة كنائس وأماكن عبادة هندوسية في عدن، إلا أنه لا توجد أي مراكز عبادة عامة غير إسلامية في اليمن الشمالي سابقاً، ويعود ذلك إلى حد كبير لكون اليمن الشمالي لم يشهد في تاريخه وجود جالية أجنبية كبيرة مقيمة فيه كما هو الحال في الجنوب.

يمارس المبشرون المسيحيون نشاطهم في البلاد، ويكرس معظمهم نفسه لتوفير الخدمات الطبية، في حين يعمل آخرون في حقلَي التعليم والخدمات الاجتماعية. وتدير "راهبات المحبة"، بدعوة من الحكومة، دوراً للمعوزين والأشخاص المعاقين في كل من صنعاء وتعز والحديدة وعدن. وتصدر الحكومة تأشيرات إقامة لرجال الدين المسيحيين كي يلبوا احتياجات الجالية الدينية. وهناك أيضاً إرسالية خيرية مسيحية ألمانية في الحديدة وبعثة طبية مسيحية هولندية في سعده. وتحافظ جماعة من أتباع الكنيسة المعمدانية الأميركية على ارتباط مع المستشفى في جبله، وهو المستشفى الذي كانت قد أدارته لأكثر من ثلاثين عاماً قبل انتقال إدارته إلى الحكومة في عام 2002. وتدير الكنيسة الأنجليكانية مستوصفاً خيرياً في عدن. وتنشط منظمة أميركية غير حكومية، يديرها الأدفنتست (السبتيون) في عدد من المحافظات. وقد هاجر تقريباً جميع أفراد الجالية اليهودية التي كانت ذات

يوم وافرة العدد. وهناك حالياً أقل من خمسمائة يهودي منتشرين في حفنة من القرى بين صنعاء وسعده في الجزء الشمالي من البلاد.

القسم 2. وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة بشكل عام ممارسة هذا الحق عملياً؛ إلا أنه كانت هناك بعض القيود. ويتمتع أتباع الديانات الأخرى بحرية ممارسة شعائرهم الدينية حسب معتقداتهم وحرية ارتداء حلي أو ملابس مميزة دينياً؛ ولكن الحكومة تحظر الخروج عن الدين واعتناق دين آخر، وتشتترط الحصول على إذن لتشييد أماكن عبادة جديدة، وتمنع غير المسلمين من التبشير بدينهم ومن تولي مناصب يتم شغلها عن طريق الانتخاب. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. وليس تحتفظ الحكومة بسجلات خاصة بهوية الأفراد الدينية.

قيود على الحرية الدينية

أسهمت سياسة الحكومة وممارساتها في الحرية المتاحة بشكل عام لممارسة الشعائر الدينية، ولكن الحكومة تحظر على غير المسلمين الدعوة إلى دينهم. ويُعتبر اعتناق المسلم لديانة أخرى ردة وجريمة عقوبتها الإعدام، وفقاً لتعاليم الإسلام المطبقة في البلاد. وخلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، لم يرد أي بلاغ عن حالات قامت فيها السلطات الحكومية بتوجيه تهم ضد أشخاص لارتكاب هذه الجريمة أو مقاضاتهم لهذا السبب. كما لم تسمح الحكومة بتشديد أماكن عبادة عامة جديدة غير إسلامية بدون إذن؛ تقام القداديس الأسبوعية للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت والإثيوبيين في قاعة مبنى شركة خاصة في صنعاء دون تدخل حكومي. وتقام القداديس المسيحية بشكل منتظم في مدن أخرى في منازل أو منشآت خاصة كالمدارس دون مضايقات، وتبدو هذه المرافق وافية بالغرض لاستيعاب الأعداد القليلة التي تشارك في هذا النشاط.

قدم السفير البابوي المقيم في الكويت، أوراق اعتماده إلى الحكومة في عام 2002 وتم اعتماده رسمياً كسفير غير مقيم. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قام مسؤولون في الفاتيكان بعدة زيارات رسمية إلى البلد.

توفر المدارس الحكومية دروساً في الدين الإسلامي دون سواه من الأديان الأخرى؛ إلا أنه يسمح للمواطنين المسلمين بالالتحاق بمدارس خاصة لا تدرّس الدين الإسلامي. وجميع سكان البلاد تقريباً من غير المسلمين هم أجانب يدرسون في مدارس خاصة.

لا توجد أي قيود قانونية على المئات القليلة من اليهود المتبقين في البلاد، وإن كانت هناك قيود تقليدية على أماكن سكنهم وعلى المهن التي يختارون ممارستها (أنظر القسم 3).

بذلت الحكومة جهوداً للحيلولة دون تسييس المساجد في محاولة منها لكبح التطرف، وقد شملت هذه الجهود مراقبة الجوامع لرصد الخطب التي تحرض على العنف أو غيرها من البيانات السياسية التي تعتبرها الحكومة مضرّة للأمن القومي. ويجوز للمنظمات الإسلامية الخاصة المحافظة على صلات مع منظمات إسلامية تنشط في جميع أرجاء العالم الإسلامي؛ ولكن الحكومة راقبت نشاطاتها عن طريق سلطات الشرطة والاستخبارات.

فرضت الحكومة عام 2001 تطبيق قانون صدر عام 1992 بتوحيد جميع المناهج الدراسية والإدارة في المدارس التي تمولها الحكومة؛ وكانت عملية استيعاب المدارس الإسلامية التي تمولها الحكومة في النظام الوطني ما زالت جارية لدى انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد جددت الحكومة جهودها في شهر حزيران/يونيو بإصدار أوامرها بإغلاق جميع المدارس الخاصة التي لم ترخص بها الحكومة. كما يُحظر على المدارس الخاصة والوطنية تعليم مساقات دراسية خارج نطاق المنهاج الدراسي الموافق عليه رسمياً. وقد تم الإعلان عن هذه الخطوة في محاولة من الحكومة لكبح التطرف المتنامي الذي يعيده الكثيرون داخل البلاد وفي أماكن أخرى إلى التطرف الإيديولوجي والديني الذي يتم تعليمه في هذه المدارس.

يُسمح لغير المسلمين بالافتراع؛ إلا أنه لا يجوز لهم شغل مناصب انتخابية.

في أعقاب توحيد الشمال والجنوب عام 1990، دُعي أصحاب الممتلكات التي كانت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشيوعية السابقة قد صادرتها إلى تقديم طلب لتعويضهم عن ممتلكاتهم المصادرة، إلا أن تطبيق العملية، بما في ذلك تطبيقها على المؤسسات الدينية، كان محدوداً للغاية، ولم تُرد الممتلكات المصادرة إلا إلى عدد ضئيل جداً من أصحابها السابقين.

يسمح للرجل، وفقاً للقانون المرتكز إلى الشريعة والأعراف الاجتماعية الممارسة في البلد، بالزواج من أربع نساء (في نفس الوقت) على أقصى حد، وإن كانت قلة ضئيلة منهم تفعل ذلك. ويحدد القانون السن الأدنى للزواج بخمس عشرة سنة، ومع ذلك لا يتم تطبيق هذا القانون عموماً، إذ تتزوج بعض الفتيات وهن في الثانية عشرة من العمر. وفي العام 2001، اقترحت اللجنة النسائية الوطنية تعديلاً لرفع العمر الأدنى للزواج إلى ثمانية عشر عاماً. وقد وافقت الوزارة على الاقتراح، وكان الإجراء ما زال قيد البت في البرلمان لدى انتهاء الفترة التي شملها هذا التقرير. ويشترط القانون الحصول على "موافقة" الزوجة على زواجها؛ ولكن "الموافقة" في حالة النساء اللواتي لم يتزوجن سابقاً تُعرف بـ "السكوت"، أما في حالة النساء المطلقات فيعتبر "النطق بالموافقة" دليل على موافقتهن على الزواج. وعادة ما يقوم الزوج وولي أمر الزوجة (وهو عادة والدها) بالتوقيع على عقد الزواج؛ أما في عدن وفي بعض المحافظات النائية فتوقع الزوجة أيضاً على عقد الزواج. وتنتشر في البلاد ظاهرة تقليدية هي ظاهرة دفع مهر للعروس، وذلك رغم الجهود المبذولة للحد من قيمة المهور وعدم المبالغة فيها.

كما ينص القانون المرتكز إلى الشريعة على وجوب إطاعة الزوجة للزوج. ويتعين عليها أن تعيش معه في المكان المنصوص عليه في العقد، وإتمام الدخول عليها، وعدم مغادرة المنزل بدون موافقته. ويجوز للأزواج تطليق زوجاتهم بدون تبرير قرارهم في المحكمة؛ ولكن المحاكم تأمر بشكل روتيني بفترات مصالحة طويلة قبل إقرار طلب الطلاق الرسمي الذي يتقدم به الزوج. ويحق للمرأة قانونياً

تطليق زوجها؛ إلا أنه يتعين عليها تقديم سبب يبرر الطلب، كعدم قيام الزوج بإعالتها، أو عجزه جنسياً، أو إخلاله بالشروط المنصوص عليها في عقد القران (على سبيل المثال خرق الضمانات المنصوص عليها والمتعلقة بخيارات التعليم أو التوظيف المتاحة لها). كما يعتبر اتخاذ الزوج زوجة ثانية دون الحصول على موافقة زوجته الأولى سبباً يبرر طلب الطلاق. كما يتعين على المرأة التي تتشد الطلاق أن تعيد جزءاً من المهر، الأمر الذي يحملها مشقة إضافية.

يتعين على النساء اللواتي يرغبن السفر إلى الخارج الحصول على إذن من أزواجهن أو آبائهن للحصول على جواز سفر وللسفر. كما يتوقع أن يرافقهن أقرباء ذكور، ومع ذلك، لا يتم تطبيق هذا الشرط بانتظام. ويسمح القانون المرتكز إلى الشريعة، كما يمارس في البلد، للرجل المسلم بالزواج من امرأة مسيحية أو يهودية، إلا أنه لا يجوز لأي امرأة مسلمة الزواج من رجل غير مسلم.

انتهاكات الحرية الدينية

لا تحظر السياسة الحكومية الرسمية حيازة المطبوعات الدينية غير الإسلامية ولا تعاقب الأشخاص على حيازتها؛ ومع ذلك، وردت من حين لآخر بلاغات غير مؤكدة عن قيام الشرطة بمضايقة أجانب لحيازتهم على مثل هذه المواد. وعلاوة على ذلك، يقوم بعض أفراد قوات الأمن أحياناً بفرض الرقابة على بريد رجال الدين المسيحيين الذي يرعون الجاليات الأجنبية، بحجة منع التبشير.

خلافاً للسنوات السابقة، لم ترد أي تقارير عن قيام الشرطة بمضايقة واحتجاز أشخاص يشتبه بارتدادهم عن الدين الإسلامي لإجبارهم على تخليهم عن اعتناق الدين الجديد.

ولم ترد أية تقارير عن احتجاز أو سجن أشخاص على أساس معتقداتهم الدينية فقط لا غير؛ ولكن قوات الشرطة والأمن واصلت اعتقالها لمن يشتبه بانتمائهم إلى جماعات إسلامية راديكالية طوال الفترة التي غطاها هذا التقرير. ومنذ أيلول/سبتمبر من عام 2001، تم اعتقال عدة مئات من "العرب الأفغان" لاستجوابهم (وهم إسلاميون عادوا إلى اليمن بعد قضاء فترة في أفغانستان). وقد أطلقت الحكومة سراح الكثيرين منهم في غضون أيام من احتجازهم، ولكنها لا تزال تحتجز بعضهم في السجون، كما أن مدة احتجازهم تجاوزت المدة القصوى لاحتجاز المشبوهين.

الإجبار على تغيير الدين

لم ترد أية تقارير عن إجبار أحد على الارتداد عن دينه بالقوة، بمن في ذلك رعايا الولايات المتحدة من القصر الذين خطفوا أو نقلوا من الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة، كما لم ترد أية تقارير عن رفض الحكومة السماح بإعادة هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

تعديات المنظمات الإرهابية

لم ترد أي تقارير عن قيام منظمات إرهابية بتعديات استهدفت أدياناً محددة خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير.

القسم 3. مواقف المجتمع

ساهمت العلاقات الودية القائمة بين الديانات في المجتمع بشكل عام في الحرية الدينية.

إن الإسلام هو الدين السائد في البلاد. وهناك أعداد ضئيلة جداً من الأقليات الدينية، وتتصف العلاقات بين المجموعات الدينية عموماً بالود. ولم يرد أي بلاغ عن وقوع حوادث عنف أو تمييز بين أتباع الطائفتين المسلمتين الرئيسيتين في البلاد، وهما الزيدية والشافعية. ولا يحرص رجال الدين المسلمون على أعمال العنف لدوافع دينية ولا يبيحونها، وذلك باستثناء أقلية صغيرة منهم غالباً ما يرتبطون بصلات مع عناصر متطرفة أجنبية.

تعيش الأقليات الدينية عادة متألفة مع جيرانها من المسلمين. ويشكل اليهود الأقلية الدينية الوحيدة المحلية الأصيلة في البلد، وذلك باستثناء عدد قليل وغير محدد من المسيحيين والهندوسيين الذين تعود جذورهم إلى جنوب آسيا والذين يعيشون في عدن. لقد تقلصت أعداد اليهود بشكل كبير من عشرات الآلاف إلى بضع مئات بسبب هجرتهم الطوعية خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وتُفرض القيود تقليدياً على أماكن إقامة اليهود، رغم أن القانون لا يميز ضدهم، ويعيش اليهود بالتالي في قسم واحد من أقسام مدينة أو قرية وغالباً ما تنحصر خياراتهم المهنية في مهن محدودة، وهي عادة الزراعة أو الحرف (أشغال الفضة في المقام الأول). ويحظى اليهود بالاحترام لمهارتهم، وتحظى منتجاتهم الفضية بتقدير كبير. ويسمح لليهود بامتلاك الأراضي، وهم يمتلكونها. كما يسمح لهم بالتصويت؛ ولكن، بصفتهم غير مسلمين، لا يسمح لهم بتولي مناصب يُنتخب من يشغلونها (أنظر القسم 2). وزعماء القبائل في المناطق التي يسكنها اليهود، مسؤولون تقليدياً عن حماية اليهود في مناطقهم. ويعتبر الإخفاق في توفير هذه الحماية عاراً شخصياً كبيراً.

يعمل رجال الدين المسيحيون الذين يرعون الجالية الأجنبية في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية.

القسم 4. سياسة الحكومة الأميركية

تتناقش السفارة الأميركية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة ضمن سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. وتجري السفارة الأميركية حواراً نشطاً حول قضايا حقوق الإنسان مع الحكومة ومع المنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى. وقد اجتمع المسؤولون في السفارة، بمن فيهم السفير، بشكل منتظم مع ممثلين عن الجاليتين اليهودية والمسيحية خلال الفترة التي غطاها التقرير.